أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)

د/ تهتان موراد
د/بشراير عمران
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين الحكم الراشد من خلال مؤشراته الستة و التنمية البشرية، لعينة من تسعة عشر دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة (1996–2012)، و لتحقيق ذلك تم إستخدام نماذج البيانات الطولية، حيث بينت النتائج أن مستوى التنمية البشرية في المنطقة مرتبط إيجابيا بكل من **مستوى ضبط الفساد و مكافحته ، و بمستوى الاستقرار السياسي و غياب العنف**، و مؤشرات الحكم الراشد ليست على نفس المستوى من الأهمية في التأثير على المركبات الثلاثة الأساسية لمؤشر التنمية البشرية منفردة، فقد تبين أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يتأثر إيجابياً بمؤشري فعالية الحكومة ، الصوت و المساءلة، بينما يتأثر مؤشر التعليم إيجابيا بمؤشري الاستقرار السياسي و غياب العنف و مؤشر سيادة القانون، في حين لم يُبد مؤشر الدخل أي تَأثُّر بالمؤشرات الست للحكم الراشد.

الكلمات الدالة: الحكم الراشد، التنمية البشرية، نماذج البيانات الطولية، دول المينا.

Abstract :

This paper aims to estimate the relationship between good governance and human development, for a sample of nineteen (19) countries in the Middle East and North Africa (MENA) during the period (1996-2012), The results indicate that; the control of corruption index and the level of political stability and absence of violence has significant effect on human development in MENA countries , The research found that the improvement in the level of participation and accountability, and the level of effectiveness of the government lead to improve the Life expectancy index , While the results show also that, the level of political stability and absence of violence, and the rule of law affect the Education index, The research found that, Good governance indicators has no significant effect on Income Index in MENA countries .

أولا – مقدمة

إنصب الاهتمام مع مطلع تسعينيات القرن الماضي على تنمية الموارد البشرية ثم تَركزَ أكثر على التنمية البشرية المستدامة المعروفة اختصارً بالتنمية المستدامة التي تُعنى بتحسين المستوى المعيشي للفرد، بحيث تعكس الزيادة في الدخل الحقيقي و تحسن نوعية الحياة لكل أفراد المجتمع بدون أن تكون على حساب الاجيال القادمة، و بهذا تحولت اهتمامات التنمية من الاستثمار في رأس المال المادي، إلى الاستثمار في رأس المال البشري ، فإنتقلت بذلك سياساتها و فرضياتها من النظريات التقليدية كنظرية النمو المتوازن لهيرشمان و نظرية الدفعة القوية لنيركسه، الى نظريات حديثة على غرار التنمية المتوازنة لرانس و فاي.

زخرت الدراسات في السنوات الأخيرة بمواضيع واجتهادات المفكرين والعلماء حول التنمية بمفهومها الحديث والمعاصر، المرتبط بالإنسان وتمكينه من حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفق ما تحتوي عليه فلسفة الحكم الراشد، و على هذا الأساس أصبحت التنمية البشرية محط اهتمام المنظمات الدولية والباحثين من خلال تركيز هذه الدراسات على التنمية المرتبطة بالموارد البشرية، لأنها تشكل أهم الشروط لتنمية الدول وتحسين أوضاعها، ومجرد فقدان هذا العامل يعني التأخر عن قاطرة التطور والنمو، وهذا مرتبط بتمكين الأفراد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وجعل الإنسان محور كل عملية تنموية، وتحريره من الخوف والعوز وفق مقاربة الأمن الإنساني، وربط ذلك بعناصر وخصائص الحكم الراشد الذي يوفر البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية، التي تجسد وتكرس القيم الإنسانية وتحفظ كرامة الأفراد ، من خلال مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ووفق معايير الشفافية، المساءلة والمشاركة في صنع القرارات، والفعالية في الأداء، وحسن تنفيذ السياسات العامة بما يحقق الرفاه الاجتماعي ويلبي المطالب والاحتياجات المجتمعية.

مما سبق يتضح أن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة هو مقياس للحكم الراشد و جودة إدارة الحكومات للاقتصاد بكفاءة و فعالية، فالحكم لا يكون راشداً بدون تعزيز ركائز هذه الأخيرة التي يقوم عليها و معها نجاح التنمية الاقتصادية، التي لم تصبح لوحدها صلب مسؤوليات الحكومات اليوم بل أيضا تحقيق استدامة التنمية البشرية.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية في عينة من دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بإستخدام نماذج البيانات الطولية أو ما يعرف بنماذج بانيل خلال الفترة (1996-2012)، و قد تم تقسيم العمل إلى ستة أجزاء رئيسية بعد المقدمة التي تشكل الجزء الأول، حيث يتناول الجزء الثاني عرضا لبعض الادبيات التطبيقية ذات الصلة بالموضوع، بينما يتطرق الجزء الثالث لواقع مؤشرات الحكم الراشد و التنمية البشرية في عينة الدول محل الدراسة، و ينصرف الجزء الرابع إلى منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تقديم النموذج القياسي، تعريف المتغيرات و مصادر البيانات، و تم تخصيص الجزء الخامس لمناقشة النتائج التطبيقية، بينما يتناول الجزء السادس و الأخير أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

ثانيا- الأدبيات التطبيقية للدراسة:

أكدت كل الدراسات و البحوث الاقتصادية في السنوات الأخيرة و التي تناولت موضوع الحكم الراشد و علاقته بمختلف مؤشرات التنمية البشرية ، على ضرورة تفعيل و تجسيد معايير الحكم الراشد للنهوض بمختلف مستويات التنمية البشرية و في مختلف الأصعدة، و من بين هذه الدراسات نجد دراسة Michael Binder و Georgios Georgiadis (2011) التي هدفت إلى اختبار أثر النوعية المؤسسية على مستويات التنمية البشرية ، في 87 دولة خلال الفترة (1970-2005)، وقد استخدم الباحث لتحقيق ذلك أسلوب نماذج البيانات الطولية(Panel Model) ، و كانت النتيجة التي تم التوصل إليها أن النوعية المؤسسية تؤثر في المدى القصير تأثيراً إيجابياً على مؤشر التنمية البشرية.

و في ذات السياق أكدت الدراسة التي قام بها Andreea Oana Iacobuta (2011)) الفرضية التي مفادها بأن هناك علاقة وثيقة بين نوعية المؤسسات (Institutions Quality of) و مستوى التنمية البشرية (Human Devlopment)، وقد تم اختبار هذه الفرضية على عينة تشمل 182 دولة غنية و فقيرة بالإعتماد على مؤشرات الحوكمة (governance indicators) كمتغيرات تابعة ومؤشر التنمية البشرية (HDI) كمتغير مستقل و بإستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data) ، خلصت الدراسة إلى أن مؤشر التنمية البشرية يكون أعلى في البلدان التي تتمتع بـ : حكم جيد و درجة فساد أقل، درجة عالية من الاستقرار السياسي، حرية الرأي و التعبير،

حرية المشاركة و حرية الإعلام، سيادة القانون.

كما تعرضت دراسة فريد خليل الجاعوني (2009) إلى واقع الفساد المالي و الإداري و آثاره في مسيرة التنمية الإقتصادية والبشرية في 169 دولة حول العالم، من خلال متغيرات كمية تقيس مدى انتشار الفساد في الدول و هي: الفساد ، والرشوة و استغلال المنصب العام من قبل الموظفين الحكوميين، و سوء إدارة و هدر المال العام، السياسات الإقتصادية القسرية غير المدروسة للحكومات، و انعدام الإستقرار و البيروقراطية و غيرها.

و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك ارتباطاً قويا بين مستوى فقر الدول و مستوى الفساد في هذه الدول، وأن زيادة مؤشر الإستقرار السياسي سيؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية، مما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين، كما استنتجت الدراسة أن ضبط و مكافحة الفساد يؤدي إلى تحسن مؤشرات التنمية البشرية.

و يشير (2007) Hafeez Ur Rehman and Amjad Naveed في دراسة عن محددات الفساد و علاقته بالنمو (GDP) خلال الفترة (1995-2005) باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data) ، إلى أن الدخل الحقيقي للفرد يتأثر بشكل كبير بمؤشر ضبط الفساد و مكافحته، و أن هذا الأخير يُولد أثارً سلبية كبيرة على البلدان ذات الدخل المنخفض).

و ضمن هذا الإطار تطرقت دراسة (2011) Sameti Morteza and al إلى اختبار أثر المتغيرات الستة للحكم الراشد: الصوت و المساءلة، الإستقرار السياسي و غياب العنف، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم، حكم القانون و محاربة الفساد على مؤشر التنمية البشرية (HDI) ، في دول ASEAN خلال الفترة (2000-2009) باستخدام نماذج البيانات الطولية ، و أسفرت هذه الدراسة عن نتيجة مفادها أن كل من متغيرات الحكم الراشد لها أثر موجب و معنوي إحصائيا على مؤشر التنمية البشرية.

ثالثا- واقع مؤشرات الحكم الراشد و التنمية البشرية في دول الـ (MENA):

1-2 مؤشرات الحكم الراشد :

جاء مستوي تصنيف جودة مؤسسات دول منطقة (MENA) خلال الفترة (1996-2012) حسب مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي، و منظمة الشفافية الدولية، في فئة المستوى المتدني ، فقد سجلت غالبية دول المنطقة قيما أقل من

الصفر، وتعكس هذه الأرقام ، محدودية حرية التعبير والمشاركة، غياب فعالية حقيقية لحكومات هذه الدول من شأنها تحسين الظروف العامة للخدمات الحكومية الموجهة للمواطنيين، كتلك التي نجدها في الدول المتقدمة، و عدم توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لنشاط المؤسسات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، ضف لذلك ضبابية سيادة القانون و تطبيق أحكامه.

2-2 مؤشرات التنمية البشرية :

سجلت غالبية دول منطقة (MENA)، خلال الفترة (1996-2012) تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية، ويتضح ذلك من التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات من بينها:

إرتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، وإرتفاع معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، فقد زادت كثيرا القدرة على الالتحاق بالنظام التعليمي في المنطقة خلال العقدين الماضيين إلى درجة تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي للبنين و البنات في معظم دول المنطقة، و ارتفع صافي معدل الالتحاق من 86٪ إلى 94٪ بين عامي 2000 و 2010 و تجاوز 100 ٪ عام 2012 في العديد من دول المنطقة و كذلك ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي و إن لم يكن بنفس الدرجة، إذ ارتفع صافي معدل الالتحاق من 62٪ إلى 70٪ خلال نفس الفترة .

ارتفاع متوسط العمر المتوقع و انخفاض معدل وفيات الرضع، حيث يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في دول المنطقة نحو أكثر من سبعين سنة، كما تراجعت معدلات وفيات الأطفال من 152 إلى 39 من كل ألف (1000) ولادة حية، و الوفيات النفاسية من 230 وفاة إلى 92 حالة وفاة في كل 100000 ولادة حية .

شهد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطورا إيجابيا في الفترة من 2002 إلى 2011، حيث ارتفع من 2312.2 دولار أمريكي عام 2002، إلى 8552 عام 2011.

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، إلا أن هذا المتوسط يُعد متواضعا إذا ما قورن بالعالم مثل : و.م. أ التي بلغ متوسط دخل الفرد بها 46350 دولار، واليابان 34123 دولار، سويسرا 2415 دولار، و هو ما يَخلُص إلى عدم ثبات متوسط الدخل من عام لآخر، و كذلك وجود فجوة واضحة ما بين متوسط الدخل بالمنطقة و العالم .

رابعا- منهجية الدراسة التطبيقية:

4-1- تقديم النموذج : سنقوم في هذا الفرع بإختبار أثر مؤشرات الحكم الراشد على مؤشر التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (النموذج الكلي) ، ثم دراسة ذات الأثر على المؤشرات الأساسية المركبة لمؤشر التنمية البشرية كل على حدى (النماذج الفرعية)، بهدف التعمق أكثر و معرفة جوانب التنمية البشرية الأكثر تأثراً بمؤشرات الحكم الراشد، و سيتم ذلك باستعمال نماذج البيانات الطولية التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية، و تأخذ النماذج الأشكال التالية :

- النموذج الكلي:
- النماذج الفرعية:

حيث:

: مؤشر التنمية البشرية.

: العمر المتوقع عند الميلاد.

: مؤشر التعليم (معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي).

: متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي.

: الصوت والمساءلة .

: الاستقرار السياسي وغياب العنف.

: فعالية الحكومة.

: نوعية التنظيم.

: سيادة القانون.

: مكافحة و ضبط الفساد.

4-3- البيانات وحدود الدراسة : شملت عينة الدراسة تسعة عشر دولة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (N=19)، و قد تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة ولمعظم سنوات الفترة محل الدراسة (1996-2012) أي(T=17) ، و بالتالي حجم المشاهدات الكلي يقدر بـ 323 مشاهدة (N*T = 323)، و بخصوص مصادر البيانات فقد تم الاعتماد على كل من: قاعدة بيانات البنك العالمي -مؤشرات التنمية في العالم - (WDI) و منظمة الشفافية العالمية.

خامسا- النتائج التطبيقية :

5-1- اختيار النموذج الملائم للدراسة : لإختيار النموذج المناسب لهذه الدراسة سوف نقوم بعرض أسلوبين ، الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ، والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، و هذا ما تبينه الاختبارات التالية:

- نتائج اختبار التجانس للنموذج المستخدم (HSIAO Test) : للإختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونموذج التأثيرات الثابتة ((FEM، نستخدم إختبار التجانس المقترح من طرف (HSIAO 1986) ، و باستخدام برنامج Eviews 8 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول (01): نتائج اختبار التجانس للنموذج المستخدم (HSIAO Test)

النموذج	$F-stat$	$P-value$	القرار (النموذج الملائم)
النموذج الكلي	88,3643	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة
النموذج (1)	68.6818	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة
النموذج (2)	19.1438	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة
النموذج (3)	37.1324	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 8

جاءت قيم إحتمالية فيشر المحسوبة ($F-stat$) في كل النماذج أقل من مستوى الدلالة الاحصائية 5%، و عليه نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الدول (الثابت المشترك)، و بالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة حسب إختبار(HSIAO 1986) .

- **نتائج إختبار هوسمان (Hausman test 1978)** : للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) و نموذج الآثار العشوائية (REM)، نلجأ إلى اختبار هوسمان[1] الذي جاءت نتيجته كما يلي:

جدول (02): نتائج اختبار هوسمان للنماذج الفرعية

النموذج	اختبار هوسمان		
	Chi2(6)	P_value	القرار
النموذج الكلي	29.29	0.0001	نموذج التأثيرات الثابتة
النموذج الفرعي الأول	81.3475	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة
النموذج الفرعي الثاني	15.3238	0.0179	نموذج التأثيرات الثابتة
النموذج الفرعي الثالث	13.1492	0.0407	نموذج التأثيرات الثابتة

- **المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8) .**

تشير نتائج اختبار هوسمان في الجدول أعلاه إلى أن: $P-value \langle 0.05$ كما أن القيمة الإحصائية لـ مربع كاي أكبر من القيمة المجدولة عند درجة حرية **(6)** مما يعني رفض الفرضية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 ،أي أن الترجيح يكون لصالح أسلوب نموذج التأثيرات الثابت، وبالتالي تصبح مقدرات التأثيرات الثابتة هي الأنسب و الأكثر وكفاءة .

2-5 نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة (F E M):

جاءت نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة لعينة دول منطقة (MENA) محل الدراسة كما يلي:

جدول (03): نتائج قياس أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا (1996-2012)

المتغيرات المستقلة	النماذج			
	النموذج الكلي المتغير التابع: (مؤشر التنمية البشرية)	**النموذج الأول** المتغير التابع: (العمر المتوقع عند الميلاد)	**النموذج الثاني** المتغير التابع: (مؤشر التعليم)	**النموذج الثالث** المتغير التابع: (مؤشر الدخل)

C	(52.26)***	(45.52)***	(20.89)***	(29.64)***
CC	(2.24)***	(1.176)	(1.328)	(−1.06)
GE	(−1.22)	(−4.5)***	(−0.23)	(1.595)
PS	(2.70)***	(−1.12)	(3.974)***	(0.525)
RL	(−1.30)	(0.354)	(−2.08)**	(0.900)
RQ	(1.30)	(0.287)	(0.553)	(0.232)
VA	(−1.30)	(−8.45)***	(0.796)	(0.171)
R^2	0.938156	0.91725	0.702468	0.882856
F−Stat	188.3588	137.6357	29.31560	93.57804

ملاحظة: *** () ، ** ()، دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1 % و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews 8.

تبين نتائج التقدير أعلاه ما يلي :

بالنسبة للنموذج الكلي تدل قيمة إحصائية فيشر(Fisher) في النموذج المستخدم على وجود معنوية إحصائية كلية لهذا النموذج.

بخصوص مؤشر ضبط الفساد ومكافحته **(CC)** ، فهو ذو أثر معنوي و موجب على مؤشر التنمية البشرية **HDI**، مما يعني أن التحسين في هذا المؤشر يعزز من مؤشر التنمية البشرية و هو ما يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها معظم الدراسات التجريبية السابقة و التي مفادها أن الفساد المالي و الإداري يعد أهم عائق مهدد للتنمية البشرية ومسبب للفقر في دول المنطقة.

إن زيادة الاستقرار السياسي بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية بمقدار **(0.017)**، بمعنى أن هذا المتغير يمارس أثرا ايجابيا و معنويا على مؤشر التنمية البشرية، و هذه النتيجة هي الأخرى تتفق مع ما خلصت إليه الدراسات التجريبية السابقة و التي مغزاها أن لارتفاع درجة استقرار البلدان سياسيا أثر إيجابي على مستويات التنمية البشرية.

توجد علاقة موجبة بين مؤشر نوعية التنظيم **RQ** و مؤشر التنمية البشرية إلا أنه تأثير غير معنوي إحصائياً، بمعنى أنه لا يفسر التغير الحاصل في مؤشر التنمية البشرية.

و جود علاقة سالبة و غير دالة إحصائياً للمتغيرات الثلاث المتمثلة في فعالية الحكومة **GE**، سيادة القانون **RL**، ومؤشر الصوت و المساءلة **VA** و مؤشر التنمية البشرية، حيث أن الزيادة في هذه المؤشرات بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية بـ **(0.019)**، **(0.022)**، **(0.015)** على التوالي.

بخصوص النموذج الأول، نلاحظ أن للمتغيرتين فعالية الحكومة**(GE)** و الصوت و المساءلة**(VA)** ، أثر موجب معنوي على مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، مما يعني أن التحسن في هذين المؤشرين يعزز مؤشر العمر المتوقع عند الولادة. و هذه النتيجة تتفق مع معظم الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى أن مؤشرات الحكم الراشد لها أثر ايجابي على مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ،في حين لا توجد علاقة معنوية بين كل من المتغيرات: ضبط الفساد و مكافحته، الاستقرار السياسي و غياب العنف، سيادة القانون و نوعية التنظيم مع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة.

بالنسبة للنموذج الثاني و كما تبينه نتائج التقدير فإن لمؤشري الاستقرار السياسي و غياب العنف**(PS)** و سيادة القانون**(RL)** أثر موجب و معنوي على مؤشر التعليم ، ذلك أن الزيادة في هذين المؤشرين بـ **1**٪ تؤدي إلى ارتفاع مؤشر التعليم بـ **6**٪ **و9**٪ على الترتيب،و هي النتيجة التي تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات التطبيقية ،مفادها أن تجسيد مبادئ الحكم الراشد ينمي معدل محو الأمية.

فيما يتعلق بالنموذج الثالث: فنلاحظ من خلال ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية، أنه لا يوجد أي ارتباط هام بين المؤشرات الستة للحكم الراشد و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و هذه النتيجة لا تتفق مع ما توصلت إليه أغلب البحوث السابقة، و قد يعود السبب إلى خصوصية السياسات المتبعة في عينة الدراسة حيث لم يصل كل بلد إلى مستوى كافي بخصوص جودة إدارة الحكم ليسمح بوجود أثر إيجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

سادسا– خاتمة :

أظهرت الدراسة عددا من الحقائق حول علاقة التنمية البشرية بمؤشرات الحكم الراشد في عينة دول المنطقة محل الدراسة ندرجها في النقاط التالية:

- مستوى التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مرتبط إيجابيا بمستوى مكافحة الفساد و المنتشر بحدة في دول العينة، و بمستوى الاستقرار السياسي و هو ما يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية بينما ليس لباقي مؤشرات الحكم تأثير واضح على مؤشر التنمية البشرية HDI.
- ولعل الحقيقة الثانية التي أظهرتها النتائج التطبيقية لهذه الدراسة مثيرة للاهتمام؛ فمؤشرات الصوت والمساءلة و فعالية الحكومة هي ذات طابع سياسي و مرتبطة بمستوى ديمقراطية الدولة، و لعل ضعف تأثير هذه المؤشرات في التنمية البشرية في دول العينة ينبئ ليس فقط بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي وإنما قد يشير أيضا إلى عدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة و بيئة مجتمعات دول هذه المنطقة، و التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.
- ليست جميع مؤشرات الحكم الراشد على نفس المستوى من الأهمية في التأثير على المركبات الثلاثة الأساسية لمؤشر التنمية البشرية منفردة، فقد تبين أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يتأثر إيجابيا بمؤشري فعالية الحكومة و الصوت و المساءلة، بينما يتأثر مؤشر التعليم إيجابيا بمؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف و مؤشر سيادة القانون، في حين لم يبد مؤشر الدخل أي تأثر بالمؤشرات الست للحكم الراشد.

الهوامش:

[1] - Hurlin. C;(2004), op cit, P17

[2] - Micheal Binder, Georgios Georgiadis, (2011), « **Determinants of Human Development : Capturing the Role of Institutions** », Leibniz Institute for Economic Research, university of Munich.

[3] - Andreea Oana Iacobuta, (2011), « **considerations on the relationship between Institutional quality and Human development across Nation** », Alexandru Ion Cuza university of IASI, Faculty of Economics and Business Administration, Romania.

[4] فريد خليل الجاعوني، (2009)، " **دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات التنمية البشرية: دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد2.

[5]- Hafeez Ur Rehman and Amjad Naveed, (2007), « **Determinants of corruption and its relation to GDP (a panel study)** », Journal of political studies , volume 12, pp : 27-59.

[6] - Sameti Morteza, Ranjab Honayoun, Mohseini Fazilat, (2011), « **The effect of good governance indicators on human development index : the case of ASEAN countries »,** Journal of QUARTERLY OF ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT RESEARCH, volume 1, N° 4, p183 to P223.

[7] - World Bank, (2013), The Worldwide Governance Indicators, Update, Aggregate Indicators of Governance 1996-2012, www.govindicators.org

[8]- البنك الدولي، (2007)، تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،" **الطريق غير المسلوك** " **إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**"، ، واشنطن، ص.20

9- البنك الدولي، (2009) تقرير التنمية البشرية ، "**تحديات أمن الانسان في البلدان العربية**" ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك، ص161

10- جامعة الدول العربية، (2011)، " **الدول العربية أرقام و مؤشرات**"، إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات، القطاع الإحصائي، العدد 03، القاهرة ، ص33.

11- ضمت عينة الدراسة الدول التالية : الجزائر، البحرين، إيران ، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة و اليمن.

12 - زكريا يحي الجمال (2012)، "**إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية**"، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21،العراق،ص ص 266 – 285.

[13] - Hurlin. C;(2004) ;" L'Econométrie des Données de Panel Modèles Linéaires Simples" ; Séminaire Méthodologique ;Ecole Doctorale Edocif, P16.

.

.